

مدير عام المنطقة الأولى بالمؤسسة العامة للكهرباء لـ «الأمناء»:

بلغت مديونية مرافق ومؤسسات الدولة بعدن ١٨ مليار ريال

عدن/ الأمناء / رياض شرف :

أكد المهندس ياسين عبدالكريم مدير عام المنطقة الأولى في المؤسسة العامة للكهرباء أن حملات قطع التيار الكهربائي على المتخلفين في تسديد الفواتير مستمرة وتعم كل مديريات محافظة عدن، وعلى المستهلكين من الشريحة المنزلية انتهاز الفرصة بعد أن أبدت قيادة المؤسسة العامة للكهرباء بعدن استعدادها التام في تقديم التسهيلات للمتخلفين عن تسديد فواتير الكهرباء من ذوي الشريحة المنزلية، كما أن حملات فصل التيار الكهربائي عن المتخلفين من كبار المستهلكين للشريحة التجارية كالورش والمصانع وقاعات الأفراح والفنادق والأسواق التجارية وغيرها من المحلات المدرجة في الشريحة التجارية مستمرة، ولهذا تطالب المؤسسة ممن ستشملهم الحملات سرعة تسديد الفواتير وعدم العبث بالعدادات حتى لا يتعرضوا لقطع التيار الكهربائي والغرامات المالية.

وكشف المهندس ياسين عبدالكريم في تصريحه لـ «الأمناء» أن «العديد من مرافق الدولة بمحافظة عدن لم تقم بتسديد فواتير الكهرباء، حيث بلغت مديونية المرافق الحكومية في عدن (18) مليار ريال. ولهذا نناشد الجهات الحكومية ممثلة بوزارة المالية بوضع اعتمادات مالية للمرافق والمؤسسات مقابل استهلاك الكهرباء».

وناشد مدير عام المنطقة الأولى في كهرباء عدن المواطنين بشكل عام وأصحاب المحلات التجارية ومرافق ومؤسسات الدولة بالتقنين والترشيد في استهلاك الكهرباء وعدم العبث بالعدادات والربط العشوائي لما يسببه من كوارث ويشكل خطورة على حياتهم.

من جانبها أشارت المحامية أنيسة علي عبده مديرة الشؤون القانونية بالمؤسسة العامة للكهرباء في عدن إلى ما تواجهه مؤسسة الكهرباء من معاناة في الاعتداء على بعض محطات الكهرباء التوزيعية وعدم تجاوب الجهات الأمنية في وضع حد لهذه التصرفات الفردية التي تضر بوحدات وأحياء سكنية بأكملها. وأضافت قائلة: «توسعت ظاهرة البناء العشوائي على مسارات الكيبلات في عدد من الشوارع وعلى محطات التوزيع داخل الأحياء السكنية والبناء فوق الخطوط الكهربائية، كما أن أضراراً خطيرة أصبحت تهدد حياة عمال الصيانة بالمؤسسة نتيجة إقدام بعض المواطنين على ربط التيار الكهربائي من خطين وهذا أيضاً يضر بالشبكة الكهربائية وينتج عنه الحرائق ويسبب لعمال الصيانة أثناء نزولهم لإصلاح الأعطال في الخطوط أو الشبكة صدمات كهربائية لا تحمد عقباه، ولهذا نطالب المواطنين - حتى لا يكونوا سبباً في حدوث أي كوارث - بتأجيلهم عدم الاعتداء على الشبكات أو التلاعب بالعدادات والبناء العشوائي فوق مسار الكيبلات، فمتى تعاون



• مديرة الشؤون القانونية: توسع دائرة الاعتداء على محطات التوزيع ومسارات الكيبلات يضر باستمرارية التشغيل

وبجهود طبية ومشاركة بين قيادة المؤسسة والعمال من إداريين وفنيين ومهندسين تمكنا من الحفاظ على استمرارية تقديم خدمات المؤسسة للمواطنين في ظل مصاعب ومعاناة ظلت سنوات في عدم تسديد فواتير الكهرباء من قبل العديد من المواطنين، وهذا عكس نفسه على إيرادات المؤسسة خاصة بعد الحرب المدمرة على عدن من قبل الحوثيين، فالיום لا توجد لدى المؤسسة آليات النقل الثقيل وسيارات الطوارئ خلافاً لما كانت تملكه المؤسسة من معدات وآليات وورش ما قبل 1990؛ لهذا نطالب المواطنين الحفاظ على الطاقة الكهربائية من خلال عملية الترشيد في الاستهلاك والعمل على تسديد الفواتير الشهرية، وقيادة المؤسسة أبدت استعدادها بمراعاة الظروف الصعبة للمواطن والتزامه بعملية تسديد

الاستهلاك».

كما طالب المواطنين بالتعاون مع عمال الصيانة خاصة أنه في فصل الصيف تظهر بعض الأعطال الفنية ويتوجب على عقال الحارات التعاون الجاد مع عمال الصيانة وتواجدهم أثناء إصلاح الأعطال الفنية.

المواطن في عملية الترشيد وعدم إقدامه على الربط العشوائي والتلاعب بالعدادات يكون قد استفاد من عملية التشغيل للتيار الكهربائي لساعات أطول خاصة ونحن على عتبة دخول فصل الصيف. ويؤكد نائب رئيس اللجنة النقابية بمؤسسة كهرباء عدن أحمد المظفري أن «مؤسسة الكهرباء بعدن كغيرها من المرافق والمؤسسات الجنوبية التي تعرضت للتدمير المنهج بعد عام 1994

عنه الحرائق ويسبب لعمال الصيانة أثناء نزولهم لإصلاح الأعطال في الخطوط أو الشبكة صدمات كهربائية لا تحمد عقباه، ولهذا نطالب المواطنين - حتى لا يكونوا سبباً في حدوث أي كوارث - بتأجيلهم عدم الاعتداء على الشبكات أو التلاعب بالعدادات والبناء العشوائي فوق مسار الكيبلات، فمتى تعاون

مصدر في السلطة المحلية بدار سعد يرد على اتهامات تقرير الجهاز المركزي لأمور المديرية

الأمناء/ خاص:

قال مصدر مسؤول في السلطة المحلية بمديرية دار سعد أن ما نُشر في بعض المواقع الإخبارية من ما سُمي (تقرير للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - فرع عدن) والموجه للأخ رئيس الهيئة العامة للأراضي برقم 91 بتاريخ 21 مايو 2018 و يشير إلى نتائج أعمال المراجعة على أعمال مكتب أراضي عدن للفترة من عام 2014 إلى 2016 .

واستغرب المصدر ما ذكر في التقرير من اتهامات والتي سُميت بالمخالفات لمدير عام مديرية دار سعد وأميينها العام في التوقيع على حلول مشكلة أراضي بلوكات بئر فضل المدنية والذي اعتبرها التقرير مخالفة للقانون وأنها عمل غير صحيح وباطل.

وللتوضيح للرأي العام أصدرت السلطة المحلية بدار سعد توضيحاً حول ذلك جاء فيه:

أولاً: أن السلطة المحلية بدار سعد واستناداً إلى قانون السلطة المحلية الذي يخولها بالحفاظ على الأراضي العامة والممتلكات العامة وحفظ الأمن والاستقرار وتشجيع الاستثمار وتحصيل الموارد

المدنية في بلوك BA وحتى قبل تنفيذ الحلول، وخلال عام 2014 عملت لجنة مشتركة من مكتب أراضي عدن والسلطة المحلية دار سعد وممثل عن المستثمرين المشتركين برئاسة المهندس عامر عبدالله عثمان وأنجزت المخططات المعدلة للبلوكين 4A و 4B وتم تعميدها من الأخ المحافظ وتسليم ممثل المشتركين من الملك المحاضر الخاصة بهم وعلى أن يبدأ تدشين الحلول وتسليم أصحاب العقود أراضيهم وفقاً للحلول والمخططات المعتمدة، إلا أن الغزو الحوثي لعدن والحرب الظالمة حالت دون ذلك واستمرت الأحوال والأوضاع عامة تتحسن بشكل تدريجي والسلطة المحلية دار سعد ورغم الإمكانات الشحيحة تعمل بكل طاقتها للحفاظ على الأرض وحمايتها ومنع الاعتداءات عليها إلا أنه كانت هناك هجمة شرسة للاعتداء على البلوكات من قبل ناصر الشوحطي المشتري من صدقي القاضي وجمعية سبيت وجمعية الشهداء مسنودة بالمال وأطقم مسلحة، وقد خاطبت السلطة المحلية جميع الجهات بما فيها مكتب أراضي عدن أكثر من مرة بضرورة تنفيذ الحلول، والأخ محمد نصر الشاذلي رئيس لجنة بئر فضل بسرعة تنفيذ الحلول وتسليم المواطنين أصحاب

العقود أراضيهم كون التأخير يؤدي إلى كثرة الاعتداء على الأرض وأن السلطة المحلية تحملت الكثير وأصبح الوضع فوق مستوى طاقتها وقدرتها. ثانياً: أن السلطة المحلية بدار سعد تعلن رفضها رفضاً تاماً لمزعوم تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتعتبره تقرير غير قانوني ولا يستند إلى الواقع وفيه من الزيادة والتجني على السلطة المحلية بدار سعد بصورة غير مبررة وأن الطريقة التي أعد بها التقرير تخالف قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ولم يتم الجلوس مع السلطة المحلية بالمديرية لمعرفة ما لديها من وثائق ومستندات ووقائع جعلتها تسير في هذا الحل وهذه التسوية التي تعتبرها نموذجاً للتسوية والحل العادل الذي كفل حقوق أراضي أصحاب العقود والمستثمرين وحقوق الدولة في التخطيط والحفاظ على مواقع الخدمات العامة وتحصيل موارد تراخيص البناء؛ حيث يلاحظ أي مطلع على تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أنه أعد بطريقة غير مهنية وغير أمينة ومخالفة للقانون وفيها استهداف واضح للسلطة المحلية بدار سعد وحلول مشكلة بئر فضل وبعض المسؤولين الذين أنجزوا هذه الحلول وأن

الهدف منه هو تعطيل الحلول وأكبر دليل على ذلك أن التقرير لم يسلم لنا بصورة رسمية وتم تسريبه في فترة زادت فيها شراسة هجمة ما تسمى جمعية الشهداء على أراضي بلوكات بئر فضل وهي جمعية غير شرعية ولا توجد لها أي حقوق أو وضع قانوني في أراضي بلوكات بئر فضل وأن هذا التقرير يخدم جمعية الشهداء ومن يقف خلفها من مافيا النهب والسطو على الأراضي العامة والخاصة وإشاعة الفوضى واستهداف الأمن والاستقرار والسكينة العامة في منطقة حساسة ومهمة كبير فضل..

ثالثاً: أن السلطة المحلية بدار سعد ترفض مزعوم تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الأنف الذكر وتعلن تمسكها بالحلول التي تم التوقيع عليها وستوجه مذكرة رسمية للأخ محافظ محافظة عدن الأستاذ أحمد سالم ربيع علي لمخاطبة رئاسة الهيئة العامة للأراضي لسرعة تنفيذ الحلول الموقع عليها على أرض الواقع في أسرع وقت وكذلك مخاطبة معالي الأخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية بتوفير الحماية الأمنية اللازمة لإنجاز تلك الحلول على أرض الواقع.